تقرير السويس الإعتداء على مديرية الأمن 7-11
في إطار قيام مكتب الشكاوى بمتابعة ما يطرأ من أحداث ومتزامنة مع ما وقع داخل
محافظة السويس فقد قام مكتب الشكاوى بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بإيفاد بعثة
لتنقصي الحقائق إلى محافظة السويس وذلك للوقوف على حقيقة ما تداولته وسائل
الاعلام من قيام عدد من المواطنين بمهاجمة مبنى مديرية الأمن بالسويس وشعال
النيران فيه وذلك بتاريخ 7/7/2011 وقد تشكلت البعثة من:
أ/ احمد جميل (باحث بمكتب الشكاوى)
أ/ احمد عبد الله خليل (باحث بمكتب الشكاوى)
أ/ كريم شلبي (باحث بمكتب الشكاوى)
خلفية عن الأحداث
ترجع خلفية الأحداث إلى أنه عقب صدور قرار المحكمة بإخلاء سبيل وبراءة الضباط
المتهمين بقتل الثوار في أحداث يوم جمعة الغضب 28 يناير ورفض الطعن المقدم
 أمام مكتب النائب العام تجمهور عدد من أهالي الشهداء بالمحافظة ومعهم جموع من

\[1\]
المواطنين المحتجين على حصرهم وإلا ذلك القرار - أمام مديرية أمن السويس وبيني الملاحاة ومع مجموعة المحاكم مطالبين بالقصاص لأبنائهم الشهداء، وقام بعض المحتجين بالاقتحام الحاجز على مبنى مديرية الأمن، إلا أن القوات المسلحة قامت بحماية منشآت العامة من خلال عدد كبير من الجنود والمدرعات تحسبا لوقوع مصادمات أو تصادع للموقف
وقد تسبب القاء الحاجزة في تكسير الوجهات الزجاجية للمديرية، وطلب المحتجين من أسر الشهداء بسرعة محاسبة المسئولين عن قتل المتظاهرين في أحداث ثورة يناير 2011.
ويعتبر الغضب الشعبي في مدينة السويس التي وقعت فيها أول شهيد من شهداء الثورة والمطالبة بالقصاص من المتسببين في قتل الثوار.

مضمون التقرير

الوصف العام:

بمجرد الصعود إلى موقع الحدث والأخص الشارع الرئيسي المؤدي إلى مديرية الأمن توقفنا أمام أحدى نقاط الجيش التي كانت تقوم بمنع السيارات من الدخول إلى تلك المنطقة وتامرها بالعودة مرة أخرى عدة السيارات التي كانت تحمل لوائح الجيش أو تتحمل ترخيص بالمرور منه وتركنا السيارة في مواجهة نقطة تأمينية وترجعنا على اقدامنا مجدارين تلك النقطة إلى موقع الأحداث.
في هدوء واستسلام لمصالحهم التي يسعون إلى قضائها متوجهين إلى مجموعة المبانى الحكومية الموجودة في المنطقة والبعض الآخر يجلس في الحدائق المحيطة في المكان غير مكترث بوجودنا أو بالوجود المكثف لوحدات الجيش التي كونت سباها قويا حول المنطقة يحول معه أي إعداء على المنطقة إذا ما قررت تلك الوحدات التصدي لها.

- تم التوجه بعد ذلك إلى منطقة الأربعين حيث يتواجد هناك جموع من المواطنين المعتصمين للإعتراض على القرار السالف الذكر، بمجرد الوصول إلى منطقة الأربعين لوحظ وجود عدد من المواطنين معتصمين ويردون هتافات إلى جانب وجود عدد من الخيام التي تم نصبها وسط الميدان وتواجد ملحوظ لوسائل إعلام وقنوات فضائية مختلفة لتغطية الحدث، تم عمل عدة مقابلات مع المواطنين المتواجدين وكانت كالآتي:

**مقابلات:**

** مقابلة مع المواطن / محمد الشريف (شاهد عيان)**

بسؤال الشاهد عن محدث وكيف تم الهجوم على المديرية أخبرنا بأنه في حوالي الساعة الواحدة ظهرًا تجمهرو عدد من أهالي الشهداء والمصابين أمام مجمع المحاكم ومديرة أمن السويس بسبب رفض الطعن المقدم من النائب العام في قضية الإفرج على سبعة من الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين في أحداث 27,26,28 يناير 2022، وبدأ الأهالي بترديد الهتافات فإنضموا إليهم عدد من المواطنين الموجودين بالمنطقة، وقاموا جميعاً بالهتاف ضد وزارة الداخلية و ضد حكم المحكمة الظالم "على حد قوله".
وعلى ذلك قام بعض من المتظاهرين بإلقاء الحجارة على مبنى المحكمة إلا أن تم منعهم من قبل باقي المتظاهرين، وبعدها مباشرة قام المتظاهرين بتوجيه الهتافات ضد ضباط وأفراد الشرطة الموجودين داخل المديرية (والتي كانت مغلقة ولم يكن يوجد فرد شرطة واحد خارج المديرية) وتطورت الأحداث خصوصاً بعد قيام عدد من أفراد الشرطة الموجودين داخل المديرية بإلقاء التحليقات بأيديهم للمتظاهرين وعلى أثر ذلك قام المتظاهرين بإلقاء الحجارة على مبنى المديرية وتحطيم النوافذ الزجاجية بالمبني كما قاموا أيضاً بضرب عدد من البارشواتات (يستخدمها أصحاب المركبات للإعلان عن مكان تواجدها في حالة حدوث بها أي أعمال) على مبنى المديرية وأيضاً قاموا بحرق سيارة شرطة (ملكي) وبحثيم ثلاث سيارات خاصة بضباط كانوا موجودين داخل المديرية وفي المقابل قام أفراد الشرطة الموجودين بالمديرية بالرد على المتظاهرين من خلال قذفهم بحجارة المياه الغازية وزجاجات البيرة!! وعشر nuisوت الأحداث من الساعة الواحدة ظهراً وانتهت الساعة الثانية عشر منتصف الليل، وسأوال الشاهد عن دور الأجهزة الأمنية في هذه الأحداث أخبرنا بأن الجيش كان متواجد منذ بداية الأحداث وحتى نهايتها ولكنها موجود فقط للتأمين ولم يتدخل إلا عندما حاول عدد من الشباب المتظاهرين إقتحام مبنى المديرية فقام بمنعهم وحدث هذا في حوالي الساعة الخامسة عصراً وعدها عاد الجيش إلى موقعه الأساسي وهو فقط تأمين المنشآت، أما عن الشرطة فلم تكن متواجدة على الإطلاق في موقع الأحداث ولا في السويس كلهما.

بسؤال الشاهد عن وقوع أي خسائر بشرية أخبرنا بأنه لاتوجد غير حالتين فقط وإصابتهم بسيطة وقد تم نقلهم إلى مستشفى بمحافظة الشرقية لعدم وجود إمكانيات...
الجيش أو المتظاهرين.

ويسأل الشاهد عن طبيعة الأشخاص المتواجدين بموقع الأحداث أخبرنا بأن الأحداث بدأت بعدن من أهالي الشهداء والمصابين ثم إنضموا إليهم عدد مئات المتظاهرين الذين كانوا موجودين بميدان الإسعاف تعاطفاً معهم وبعدا إنضموا إليهم المتظاهرين الذين كانوا موجودين بميدان الإسعاف حتى الأربعاء وبعد ذلك بدأ عدد من الأطياف السياسية في التظاهر إلى المتظاهرين وتنى ذلك عدد من الإلتزامات الموجودة بالسويس وفي وقائحة الساعات التاسعة مساء إنضمت جماعة الأخوان المسلمين إلى المتظاهرين إلا أنهم لم يكونوا محل ترحاب من المتظاهرين بل قام بعض الشباب بطردهم من المظاهرة.

مقابلة مع المواطن / حسن على

بالإسناد منه عن شهادته حول الواقعه أفاد أنه في تمام الساعات الواحدة ونصف وبعد سماع الأهالي قرار الإفراج عن المتهمين قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير تجمع عدد من الأهالي أمام مبنى مديرية أمن السويس وكان عددهم في البداية ثلاثين شخصا وبدأ في النزاع بعدا بدأ الأهالي بـة الطوب على مبنى المديرية وقد تم تكسير الزجاج الأمامي للمديرية والزجاج الخلفي لمبنى المحافظة المقابل لمبنى المديرية وقد قامت الشرطة بالهروب من المكان نتيجة لوجود الأهالي واستمر الأهالي في التواجد في مقر المديرية حتى الساعات السابعة وقد قام الأهالي بإشعال النار في عدد من سيارات البوكس التابعة لمديرية وإطلاق عدد من السيارات الملاكي الخاصه بالضبط.
مقابلة مع المواطن / أحمد محسن - محاسب بشركة فرست توكيل فودافون:

كانت في مكان العمل وهو مجاور لمكان حدوث الواقعة وسمعت أن هناك إشعال نيران في المديرية فذهب لتحذر فوجئت بوجود بعض البلطجية أمام جراج المحكمه التي يوجد بها المساجين وكانو أربعة أفراد

يريدون كسر أقفال جراج الترحيلات بالإفراج عن بعض المساجين وقد حاول الجيش ضبط هذا الحدث بشكل ودى دون أن يتم القبض على أي منهم كما أشعل بعض البلطجية اليهان في أحد السيارات وكان هناك بعض الأشخاص يقومون بقذف الحجاره على المحكمه وكان الجيش يحيط المحكمه والمكان المتواجد به الناس ويعامل بهدوء

وحنكه لمنع التصادم بين المواطنين.

مقابلة مع إحدى السيدات (رفضت ذكر اسمها)

وهي من المتواجدين داخل ميدان الأربعين وكانت في غاية الإنفعال والتأثر ولخصت شهادتها في الآتي:

- هناك تعمد إحداث وقوع بين الجيش والشعب
- لا يوجد مواطن سويسى مخلص يؤدى بلده ويشوهها بمثل تلك الأحداث والوقائع
- إن جميع الأحداث التي تمر بها السويس من غضب عارم يجتاح المواطنين نتيجة الحكم الصادر أمس بالإفراج عن قتلة الثوار.
- المواطنين السويسى ليس لديه أي تقه في القضاء أو الحكومه بعد صدور هذا الحكم
- لم ينظر المحامي العام في أي بلاغات ضد المسؤولين السابقين في محافظة السويس مما يثير حفيظة جميع المواطنين في السويس.
الثورة وأحد أعضاء اللجان الشعبية وهو عضو بجماعة الإخوان المسلمين.

تركيزت الشهادته حول واقعتين:

الأولى: بدأ بسرد الواقعة التي حدثت لدى مديرية الأمن قائلاً بأن الأهالي قد تجمعت أمام المحكمة اعتراضاً على الحكم الصادر من المحكمة بإخلاء سبيل الضباط المتهمين بقتل الثوار وقام العساكر والضباط بالإحتجاج داخل مبنى المديرية وقاموا بالقاء الحجارة على المتظاهرين لتفريقهم وقد كان قيام المواطنين بارد عليهم نتيجة طبيعية لتصرف الضباط.

الثانية: تدور حول وجود عدد من البلطجية قاموا بإقتحام ميدان الأربعين وقاموا بجرح أحد المواطنين برقبته وأطلقوا بعض الأعيرة النارية (خزفوش عيار 12، 16) وكان معهم بعض السجن والمطارى وذلك يوم أمس الثلاثاء وقام الأهالي بطرد البلطجية إلى خارج الميدان لمنطقة البديوى وقام بعض المواطنين بمراقبة البلطجية لمعرفة المكان الذي قدم منه هؤلاء البلطجية تبين أنهم قد انتهى بهم المطاف لدى أحد امناء الشرطة وتعليقاً على تدخل الجيش في حماية الميدان علق أحمد على ذلك بأنه كان تدخل غير مجد.

مقابلة مع الاستاذ/ عبد الله غيث الصحفي بجريدة الوفد وهو من الشهود اللذين شاهدوا الحادث مباشرة.

كانت أولى مع مراسلي شبكة ال CNN الاخبارية مع بعض أسر الشهداء على مقر المقابل للمديريه وذلك في تمام الساعة الحادية عشر وتلتها أهالي الشهداء إتصالات هاتفية بإخبارهم بصدر قرار بالإفراج عن الضباط المتهمين بقتل الثوار وقد شعر الأهالي بالصدمة نتيجة القرار الصادر وقاموا على الفور بالتجهير أمام مبنى المديرية
بمبنى المديرية وقامت بإغلاق الأبواب بالسلاسل والجنازين وقام الأهالي بالقاف الطواب على واجهة مبنى المديرية ومبني المحافظة من الخلف وتجمع عدد من أمناء الشرطة والمخبرين في الدار الخامس والسادس وأخذوا في القاء زجاجات المياه المعدنية وزجاجات البيرة والزجاجات الكحولية الفارغة على المواطنين من أعلى مبنى المديرية من الجانب الخلفي وليس من الواجهة الرئيسية وهو الشارع الواقع بين مقر الحزب الوطني من جهة ومديرية أمن السويس من الجهة الأخرى وقام الأهالي وسط الأحداث بالقاف أحد زجاجات البنزين المشتعلة على مبنى المديرية وقد حدثت بعض الإصابات في الأهالي ولكن لم يتوجه أي من المصابين إلى مستشفى السويس نظراً لعدم رغبتهم في التحقيق معهم من قبل قوات الأمن في وقائع الإصابة.

السمات المشتركة للشهادات التي تم الحصول عليها

1- السبب الرئيسي للاحداث هو قرار الافراج عن الضباط المتهمين بقتل الثوار.

2- تجمع الأهالي كان تجمعًا عفويًا ولم يتم التعداد المسبق لذلك التجمع.

3- تم الاتفاق على أن قوات الجيش كانت تقف موقفا حياديا حيث كانت تحمي مبنى المديرية والمباني المحيطة فقط ولم تتدخل بالسلب أو الإياب لمنع أي من تداعياتها.
النقاط التي تم الاختلاف عليها في الشهادات التي تم الحصول عليها

١- اختلفت الشهادات حول طبيعة الأشخاص المتظاهرين فبعضهم أيد إن كان من بينهم بعض البلطجية والبعض الآخر رفض ذلك وأنكر وجود البلطجية وإن ما حدث هو رد فعل عفوي نجم عن قرار للافراغ عن قتلة المتظاهرين.

٢- اختلفت بعض الشهادات حول طبيعة إنسحاب الشرطة من مكان الحادث حيث أعرب البعض أنه كان قرارا من قبل القوات نتيجة الخوف من وقوع مصادمات دامية. والبعض الآخر يقول إنه كان بقاء خلف أسوار المديرية حتى إنتهاء الأحداث والبعض الآخر يقول إنه كان إنسحاب مقوون بمساعي من قبل الاهالي لتهديد الموقف وانهائه سلميا.
ToList the recommendations

1- السرعة في تنفيذ إجراءات المحاكمة في قضية قتل الثوار خلال ثورة الخامس والعشرون من يناير على أن تتسم تلك الإجراءات بجميع ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة والناجة.

2- السرعة في إتخاذ الإجراءات اللازمة الخاصة بصرف تعويضات أسر الشهداء والمصابين.

3- إيجاد خطة لا مركزية للتنمية للعمل على حل مشاكل محافظة السويس يتم البدا في تنفيذها فورا حتى يشعر المواطن السويسى بالعدالة والانصاف الذي يفتقدهم بشكل أساسي.

4- البدء في إجراءات التحقيق ومحكمة المسؤولين عن قضايا الفساد داخل المحافظة والتي قام بعض المواطنين برفعها أمام مكتب المحامي العام ولم يتم التحقيق في أي منها حتى الآن.

فريق عمل البعثة